

ادارة المخاطر في ظل الحوكمة المصرفية

نداء صفاء محمد طبره

الجامعة العراقية رئاسة الجامعة قسم التدقيق والرقابه الداخليه

Risk Management under Banking Governance

Nidaa Safaa Mohammed Tabra

Al-Iraqi University University Presidency Department of Auditing
and Internal Control Risk Management under Banking Governance

A Research Paper Presented by

Nidaa.s.mohammed@aliraqia.edu.iq

Abstract

Due to the great economic changes that occurred at the end of the last century and the increase in the tendency towards the independence of management from ownership, the need to find ways and mechanisms of control to ensure good management and banking work increased, which made all attention turn towards internal audit with its various supervisory mechanisms within the banking sector, which can embody the principles of corporate governance and reach an effective rationalization of this governance. where many local private and public banks are very active, there is an urgent need to adopt rules and principles related to banking governance due to the weakness of local legislations and laws that sponsor and regulate the work of the banking sector. In this study, special attention was shed on the study of the role of governance mechanisms represented by the work of internal audit and internal control committees to improve the performance of Iraqi banks in profit and risk management through practical research aimed primarily at testing a main hypothesis that states that there is a statistically and significant impact of the role of banking governance on improving the performance of profit and risk management in banks.

Introduction

Banks are exposed to a wide range of risks in the course of their operations. In general, banking risks are divided into three categories: financial, operational, and environmental risks. Financial risks themselves comprise two main types. Traditional banking risks—including balance sheet and income statement structure, credit risk, and solvency risk—can lead to losses for the bank if not properly managed. Meanwhile, treasury risks, which are based on financial arbitrage, can result in gains if the arbitrage is correct or losses if it is not. The main categories of treasury risks include liquidity, interest rate, currency, and market risks. (Kohler,2022,p.32) Operational risks are related to the overall operational processes of the bank and the potential impact resulting from compliance with banking policies and procedures, internal systems and technologies, information security, measures against management and fraud, and business continuity issues. Another aspect of operational risk involves the bank's strategic planning, governance and organizational structure, management of staff functions and internal resources, product and knowledge development, and customer acquisition approaches Environmental risks, on the other hand, are associated with the bank's business environment, including macroeconomic and political concerns, legal and regulatory factors, as well as the overall financial sector infrastructure and payment systems within the jurisdiction in which the bank operates. Environmental risks encompass all types of external risks that, if they occur, may endanger the bank's operations or undermine its ability to continue its activities.(Abdulsalam,2020,p.61)The increasing complexity of the risks faced by banks creates a growing need for sound corporate governance practices. Therefore, effective banking governance is essential to enhance a bank's efficiency, strengthen compliance, and protect the interests of stakeholders by adhering to applicable regulations and ethical standards in the banking sector. Moreover, a bank governed by strong banking

governance will be able to assume an optimal level of risk that maximizes shareholder wealth, within the limits imposed by laws and regulators. This involves eliminating or mitigating all adverse risks to the extent that it is cost-effective to do so. The role of risk management in banks operating under sound governance is not merely to reduce the overall risk exposure, but also to identify and measure the risks undertaken by the bank, consolidate them into a comprehensive risk measure, and enable the institution to eliminate, mitigate, or avoid bad risks—ensuring that the overall risk level aligns with the bank's risk appetite. (Thompson, 2021, p. 108)

المقدمه

تتعرض البنوك لمجموعة واسعة من المخاطر في سياق عملياتها. وبشكل عام، تنقسم المخاطر المصرفية إلى ثلاث فئات: المخاطر المالية والتشغيلية والبيئية. تشتمل المخاطر المالية بدورها على نوعين من المخاطر. يمكن أن تؤدي المخاطر المصرفية التقليدية - بما في ذلك الميزانية العمومية وهيكل بيان الدخل، والائتمان، ومخاطر الملاءة - إلى خسارة للبنك إذا لم تتم إدارتها بشكل صحيح. ويمكن أن تؤدي مخاطر الخزنة، على أساس المراجعة المالية، إلى ربح إذا كانت المراجعة صحيحة أو خسارة إذا كانت غير صحيحة. الفئات الرئيسية لمخاطر الخزنة هي السيولة، ومعدل الفائدة، والعملات، ومخاطر السوق. (كولر، ٢٠٢٢، صفحة ٣٢) تتعلق المخاطر التشغيلية بالعمليات التشغيلية الإجمالية للبنك والتأثير المحتمل عليها نتيجة الامتثال للسياسات والإجراءات المصرفية، والأنظمة والتقنيات الداخلية، وأمن المعلومات، والتدابير ضد الإدارة والاحتيايل، وقضايا استمرارية الأعمال. يتعلق جانب آخر من المخاطر التشغيلية بالتخطيط الاستراتيجي للبنك، والحوكمة والهيكل التنظيمي، وإدارة وظائف الموظفين والموارد الداخلية، وتطوير المنتجات والمعرفة، ونهج اكتساب العملاء. أما المخاطر البيئية فإنها ترتبط ببيئة أعمال البنك، بما في ذلك الاقتصاد الكلي والاهتمامات السياسية، والعوامل القانونية والتنظيمية، فضلاً عن البنية التحتية العامة للقطاع المالي وأنظمة الدفع ضمن السلطة القضائية التي يعمل فيها. تشمل المخاطر البيئية جميع أنواع المخاطر الخارجية التي، إذا حدثت، يمكن أن تعرض عمليات البنك للخطر أو تقوض قدرته على مواصلة أنشطته. (عبدالسلام، ٢٠٢٠، صفحة ٦١) إن التعقيد المتزايد للمخاطر التي تواجهها البنوك من شأنه أن يخلق حاجة متزايدة لممارسات حوكمة الشركات من قبلها. لذا فإن الحوكمة المصرفية الرشيدة تعتبر ضرورية جداً من أجل تحسين كفاءة البنك، وتعزيز الامتثال وحماية مصالح أصحاب المصلحة عن طريق الالتزام باللوائح والمعايير الأخلاقية المطبقة على القطاع المصرفي. بالإضافة إلى ذلك فإن البنك الذي يخضع لحوكمة مصرفية جيدة سيكون بمقداره أن يتحمل المخاطرة بالمقدار الذي من شأنه أن يزيد ثروة المساهمين إلى أقصى حد خاضع للقيود التي تفرضها القوانين والمنظمون. ويتضمن ذلك القضاء على جميع المخاطر السيئة أو التخفيف من حدتها إلى الحد الذي يكون من المفيد من حيث التكلفة القيام بذلك. ولا يتمثل دور إدارة المخاطر في البنوك التي تخضع للحوكمة المصرفية الجيدة في تقليل المخاطر الإجمالية للبنك فحسب، بل هو يتمثل أيضاً في تحديد وقياس المخاطر التي يتخذها البنك، وتجميع هذه المخاطر في مقياس إجمالي مخاطر البنك، وتمكين البنك من القضاء على المخاطر السيئة وتخفيفها وتجنبها، والتأكد من أن مستوى المخاطر يتماشى مع شهيته للمخاطر. (Thompson, 2021, p. 108)

المبحث الأول: وظيفة إدارة المخاطر

تعتبر وظيفة إدارة المخاطر المستقلة مكوناً رئيسياً لخط الدفاع الثاني للبنك. هذه الوظيفة مسؤولة عن الإشراف على أنشطة المخاطرة عبر المؤسسة ويجب أن تتمتع بسلطة داخل المنظمة للقيام بذلك (Ashby, 2022, p. 125). إن الأنشطة الرئيسية لوظيفة إدارة المخاطر يجب أن تشمل ما يلي:

١- تحديد المخاطر الهامة الفردية والمتركمة والناشئة حديثاً.

٢- تقييم هذه المخاطر وقياس مدى تعرض البنك لها.

٣- تطوير وتنفيذ إطار حوكمة المخاطر على مستوى المؤسسة، والذي يتضمن ثقافة المخاطر، وقابلية المخاطرة وحدود المخاطر المصرفية. وذلك بالخضوع لمراجعة مجلس الإدارة وموافقته.

٤- المراقبة المستمرة لأنشطة المخاطرة والتعرض للمخاطر بما يتماشى مع الرغبة في تحمل المخاطر المعتمدة من مجلس الإدارة وحدود المخاطر والحاجة المقابلة إلى رأس المال والسيولة.

٥- إنشاء نظام إنذار مبكر أو إطلاق نظام في حالة تجاوز رغبة البنك في المخاطرة أو حدوده.

٦- التأثير في القرارات التي تخلق مخاطر كبيرة والطعن بها إذا لزم الأمر.

٧- تقديم تقرير إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة أو لجنة المخاطر في جميع هذه الأمور، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، اقتراح إجراءات مناسبة لتخفيف المخاطر. (Dill, 2019, p. 108) وعلى الرغم من أنه من الشائع أن يعمل مدير المخاطر بشكل وثيق مع وحدات الأعمال الفردية، إلا أن وظيفة إدارة المخاطر يجب أن تكون مستقلة بشكل كافٍ عن وحدات الأعمال ولا ينبغي أن تشارك في توليد الإيرادات. هذا الاستقلال هو عنصر أساسي لوظيفة إدارة المخاطر الفعالة، وكذلك الوصول إلى جميع خطوط الأعمال التي قد تولد مخاطر جوهرية للبنك وكذلك الشركات التابعة والشركات التابعة التي تنطوي على مخاطر. يجب أن يكون لوظيفة إدارة المخاطر عدد كافٍ من الموظفين الذين يمتلكون الخبرة والمؤهلات المطلوبة، بما في ذلك المعرفة بالسوق والمنتج بالإضافة إلى القيادة في تخصصات المخاطر. ويجب أن يتمتع الموظفون في إدارة المخاطر أيضاً بالقدرة والاستعداد لتحدي العمليات التجارية بشكل فعال فيما يتعلق بجميع جوانب المخاطر الناشئة عن أنشطة البنك (العونية، ٢٠٢٠، صفحة ٥٦). بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يحصل هؤلاء الموظفون على التدريب المنتظم والمناسب. يجب أن يكون لدى البنوك الكبيرة والتي تتسم أعمالها بالتعقيدات والنشطة دولياً، والبنوك الأخرى، بناءً على ملف المخاطر الخاص بها ومتطلبات الحوكمة المحلية، رئيساً لقسم إدارة المخاطر أو ما يعادله يتولى المسؤولية الكاملة عن وظيفة إدارة المخاطر في البنك. وفي المجموعات المصرفية، يجب أن يكون هناك مجموعة مناسبة من رؤساء إدارة المخاطر بالإضافة إلى مسؤولي المخاطر على المستوى الفرعي. يتحمل رئيس إدارة المخاطر المسؤولية الأساسية عن الإشراف على تطوير وتنفيذ وظيفة إدارة المخاطر في البنك، ويشمل ذلك التعزيز المستمر لمهارات الموظفين والتحسينات في أنظمة إدارة المخاطر والسياسات والعمليات والنماذج الكمية والتقارير حسب الضرورة لضمان أن تكون قدرات إدارة المخاطر لدى البنك قوية وفعالة بما يكفي لدعم أهدافه الاستراتيجية وجميع أنشطته المتعلقة بالمخاطرة بشكل كامل (Dill, 2019, p. 139). كما يتحمل رئيس إدارة المخاطر مسؤولية دعم مجلس الإدارة من خلال تعامله معه والإشراف على تطوير نزعة المخاطرة في البنك وترجمة قابلية تحمل المخاطر إلى هيكلية لحدود المخاطرة. وتشمل مسؤوليات رئيس إدارة المخاطر أيضاً، الإدارة والمشاركة في عمليات صنع القرار الرئيسية، مثل التخطيط الاستراتيجي، وتخطيط رأس المال والسيولة، والمنتجات والخدمات الجديدة. (القادر، ٢٠١٩، صفحة ٦١) وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يتمتع مسؤول إدارة المخاطر بالمكانة التنظيمية والسلطة والمهارات اللازمة للإشراف على أنشطة إدارة المخاطر في البنك. ويجب أن يكون مستقلاً وله واجبات متميزة عن الوظائف التنفيذية الأخرى، وهذا يتطلب منه إمكانية الوصول إلى أي معلومات ضرورية لأداء واجباته. ومع ذلك، لا ينبغي أن يتحمل رئيس إدارة المخاطر مسؤولية إدارية أو مالية تتعلق بأي خطوط أعمال تشغيلية أو وظائف مدرة للدخل، ويجب ألا يكون هناك دور مزدوج بما يتعلق بإدارة المخاطر بمعنى أن كبير مسؤولي العمليات أو المدير المالي أو كبير المراجعين أو أي مدير كبير آخر يجب ألا يتصرف من حيث المبدأ أيضاً كرئيس لإدارة المخاطر (McNeil, 2015, p. 273). وفي حين أن خطوط الإبلاغ الرسمية قد تختلف عبر البنوك، يجب على رئيس إدارة المخاطر الإبلاغ والوصول المباشر إلى مجلس الإدارة أو لجنة المخاطر التابعة له دون عوائق. يجب أن يتمتع رئيس إدارة المخاطر بالقدرة على تفسير المخاطر والتعبير عنها بطريقة واضحة ومفهومة وإشراك مجلس الإدارة بشكل فعال في حوار بناء حول قضايا المخاطر الرئيسية. ويجب أن يحدث التفاعل مع مجلس الإدارة ولجنة المخاطر بانتظام، ويجب أن يكون لديه القدرة على الاجتماع مع مجلس الإدارة أو لجنة المخاطر دون حضور المديرين التنفيذيين. (Choudhry, 2015, p. 264)

المطلب الثاني: تحديد المخاطر ورصدها والتحكم فيها

إن إطار حوكمة المخاطر في البنك يجب أن يتضمن سياسات مدعومة بإجراءات وعمليات رقابية مناسبة مصممة لضمان أن قدرات البنك في تحديد المخاطر وتجميعها والتخفيف من حدتها ومراقبتها تتناسب مع حجم البنك وتعقيده وملف المخاطر. (Pribil, 2019, p. 108) إن تحديد المخاطر يجب أن يشمل جميع المخاطر المادية التي يتعرض لها البنك، داخل وخارج الميزانية العمومية وعلى مستوى المجموعة، ومستوى المحفظة وخط الأعمال. ومن أجل إجراء تقييمات فعالة للمخاطر، يجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا، بما في ذلك لجنة تقييم المخاطر، بشكل منتظم وعلى أساس مخصص، تقييم المخاطر التي يواجهها البنك وملف المخاطر العام لديه. وينبغي أن تشمل عملية تقييم المخاطر تحليلاً مستمراً للمخاطر القائمة فضلاً عن تحديد المخاطر الجديدة أو الناشئة. كما يجب التقاط المخاطر من جميع الوحدات التنظيمية، وبالمثل، ينبغي مراعاة التركزات المرتبطة بالمخاطر المادية في تقييم المخاطر (يوسف، ٢٠١٨، صفحة ٩١). إن تحديد المخاطر وقياسها ينبغي أن يشمل عناصر كمية ونوعية على حد سواء، ويجب أن تتضمن قياسات المخاطر أيضاً وجهات نظر نوعية على مستوى البنك للمخاطر المتعلقة ببيئة التشغيل الخارجية للبنك الذي يجب عليه أيضاً النظر في المخاطر التي يصعب قياسها كمياً وتقييمها، مثل مخاطر السمعة (Crouhy, 2014, p. 318) أما فيما يتعلق بدور الرقابة الداخلية في المصارف في هذا المجال، فإنها ومن بين أمور أخرى، تم تصميمها لضمان أن كل خطر

رئيسي له سياسة أو عملية أو تدبير آخر، بالإضافة إلى مراقبة لضمان تطبيق هذه السياسة أو العملية أو أي تدبير آخر ويعمل على النحو المنشود (Seltana, 2021, p. 47). وعلى هذا النحو، تساعد الرقابة الداخلية على ضمان سلامة العملية والامتثال والفعالية. كما توفر تأكيداً معقولاً بأن المعلومات المالية والإدارية موثوقة وفي الوقت المناسب وكاملة وأن البنك يمثل لسياساته المختلفة والقوانين واللوائح المعمول بها ومن أجل تجنب الإجراءات الخارجة عن سلطة الفرد أو حتى الاحتياطي، تضع الرقابة الداخلية أيضاً ضوابط معقولة على تقدير الإدارة والموظفين. وحتى في البنوك الصغيرة، على سبيل المثال، يجب اتخاذ قرارات الإدارة الرئيسية من قبل أكثر من شخص واحد. ويجب أن تحدد المراجعات الداخلية أيضاً مدى امتثال البنك لسياسات وإجراءات الشركة وكذلك للسياسات القانونية والتنظيمية، فإجراءات التصعيد المناسبة هي عنصر أساسي في نظام الرقابة الداخلية (أحمد، ٢٠١٩، صفحة ١٥١) إن درجة تطور الهياكل الأساسية لإدارة المخاطر في المصرف، بما في ذلك، على وجه الخصوص، وجود بنية تحتية للبيانات وبنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات وبنية تحتية قوية بما فيه الكفاية للبيانات، وبنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات ينبغي لها أن تواكب التطورات الأخرى مثل الميزانية العمومية ونمو الإيرادات؛ زيادة تعقيد أعمال البنك أو تكوين المخاطر أو الهيكل التشغيلي؛ التوسع الجغرافي؛ عمليات الدمج والاستحواذ؛ أو إدخال منتجات أو خطوط أعمال جديدة (Dill، ٢٠١٩، صفحة ١٣٨). ومن أجل ذلك كله، يجب أن يكون لدى البنوك بيانات داخلية وخارجية دقيقة لتكون قادرة على تحديد وتقييم وتخفيف المخاطر واتخاذ قرارات الأعمال الاستراتيجية وتحديد كفاية رأس المال والسيولة، كما يجب أن يولي مجلس الإدارة والعليا اهتماماً خاصاً لجودة واكتمال ودقة البيانات المستخدمة في اتخاذ قرارات المخاطر. وبالرغم من أن بعض الأدوات مثل التصنيفات الائتمانية الخارجية أو نماذج وبيانات المخاطر المشتراة من الخارج يمكن أن تكون مفيدة كمدخلات في تقييم أكثر شمولاً، إلا أن البنوك مسؤولة في النهاية عن تقييم مخاطرها. (العونية، ٢٠٢٠، صفحة ٦٦) ومع أن استخدام تقنيات قياس ونمذجة المخاطر يعتبر أمراً غاية في الأهمية في البنوك ولكن لا ينبغي أن تحل محل التحليل النوعي للمخاطر ورصدها. كما يجب أن تبقي وظيفة إدارة المخاطر مجلس الإدارة والعليا على علم بالافتراضات المستخدمة وأوجه القصور المحتملة في نماذج المخاطر وتحليلات البنك. وهذا من شأنه أن يضمن فهماً أفضل للمخاطر وحالات التعرض لها وقد يسمح باتخاذ إجراءات أسرع لمعالجة المخاطر والتخفيف منها (Choudhry, 2015, p. 148). وكجزء من التحليل الكمي والنوعي، يجب على البنك استخدام اختبارات الضغط وتحليلات السيناريوهات لفهم أفضل لحالات التعرض المحتملة للمخاطر في ظل مجموعة متنوعة من الظروف المعاكسة:

- ١- يجب أن تغطي اختبارات الضغط الداخلية مجموعة من السيناريوهات بناءً على افتراضات معقولة فيما يتعلق بالتبعية والارتباطات. كما يجب على الإدارة العليا ومجلس الإدارة مراجعة السيناريوهات المستخدمة في تحليلات مخاطر البنك وتقديم تحدٍ فعال لها.
- ٢- يمكن أن يوفر اختبار الضغط العكسي نظرة ثاقبة إضافية حول وضع مخاطر البنك بالإضافة إلى إجراءات الإدارة المستقبلية المحتملة.
- ٣- يجب مراجعة نتائج برنامج اختبار الضغط بشكل دوري مع مجلس الإدارة أو لجنة المخاطر التابعة له. بالإضافة الى ذلك، يجب دمج نتائج الاختبار في مراجعات قابلية المخاطرة، وعملية تقييم كفاية رأس المال، وعمليات تخطيط رأس المال والسيولة والميزانيات (شرون، ٢٠١٩، صفحة ١٧٥)، ويجب أيضاً ربطها بالتخطيط الخاص بالاسترداد وحل المشكلات. إن وظيفة إدارة المخاطر يجب أن توضح ما إذا كان الإجراء المتخذ هو المطلوب بناءً على النتائج أو أن تقترح الإجراء المطلوب تنفيذه.
- ٤- ينبغي أيضاً إبلاغ نتائج اختبارات الإجهاد وتحليلات السيناريو من بعد إعطائها الاعتبار المناسب الى مختلف خطوط الأعمال ذات الصلة والأفراد داخل البنك (يوسف، ٢٠١٨). ويجب على البنوك أيضاً مقارنة الأداء الفعلي بانتظام مقابل تقديرات المخاطر للمساعدة في الحكم على دقة وفعالية عملية إدارة المخاطر وإجراء التعديلات اللازمة. وبالإضافة إلى تحديد وقياس التعرض للمخاطر، يجب أن تقوم وظيفة إدارة المخاطر بتقييم الطرق الممكنة للتخفيف من هذه التعرض. والجدير بالذكر أنه في بعض الحالات، قد تتوجه وظيفة إدارة المخاطر إلى تقليل المخاطر أو التحوط للحد من التعرض. وفي حالات أخرى، مثل عندما يكون هناك قرار بقبول أو تحمل مخاطر تتجاوز حدود المخاطر، أي على أساس مؤقت، أو تحمل مخاطر لا يمكن التحوط لها أو تخفيفها، يجب على وظيفة إدارة المخاطر الإبلاغ عن هذه الاستثناءات إلى مجلس الإدارة وكذلك مراقبة المراكز لضمان بقائها ضمن إطار حدود وضوابط البنك أو ضمن مجال الموافقة على الاستثناء. وقد يكون أي من النهجين مناسباً تبعاً للمسألة المطروحة، شريطة عدم المساس باستقلالية وظيفة إدارة المخاطر (عفانه، ٢٠١٨، صفحة ١٤٩) يجب أن يكون لدى البنوك بيانات داخلية وخارجية دقيقة لتكون قادرة على تحديد وتقييم وتخفيف المخاطر واتخاذ قرارات الأعمال الاستراتيجية وتحديد كفاية رأس المال والسيولة، كما يجب أن يولي مجلس الإدارة والعليا اهتماماً خاصاً لجودة واكتمال ودقة عمليات الاستعانة بالمصادر الخارجية. وبالإضافة الى ذلك يجب أن

توفر وظيفة إدارة المخاطر مدخلات حول المخاطر كجزء من هذه العمليات وعلى قدرة المصدر الخارجي على إدارة المخاطر والامتثال للالتزامات القانونية والتنظيمية (Hull, 2018, p. 309). إن هذه العمليات يجب أن تتضمن ما يلي:

- ١- تقييم كامل وصريح للمخاطر في ظل مجموعة متنوعة من السيناريوهات بالإضافة إلى تقييم أوجه القصور المحتملة في قدرة إدارة المخاطر بالبنك والرقابة الداخلية على إدارة المخاطر المصاحبة بشكل فعال.
 - ٢- تقييم إلى أي مدى تمتلك إدارة المخاطر في البنك، والامتثال القانوني والتنظيمي وتكنولوجيا المعلومات وخط العمل ووظائف الرقابة الداخلية، الأدوات الكافية والخبرة اللازمة لقياس وإدارة المخاطر ذات الصلة.
- وفي حالة عدم وجود عمليات مناسبة لإدارة المخاطر، يجب تأجيل منتج جديد أو خدمة أو خط عمل أو علاقة طرف ثالث أو معاملة رئيسية حتى يتمكن البنك من معالجة النشاط بشكل مناسب. ويجب أن تكون هناك أيضاً عملية لتقييم المخاطر والأداء بالنسبة للتوقعات الأولية وتكييف معالجة إدارة المخاطر وفقاً لذلك مع نضوج الأعمال (Dill, 2021, p. 93). أن النهج الفعال لتحديد المخاطر وقياسها يعتبر أيضاً من الضروريات في المصارف الفرعية والشركات المنتسبة. حيث يجب أن يتم تسجيل الشركات التابعة والفروع ذات المخاطر المادية من قبل نظام إدارة المخاطر على مستوى البنك ويجب أن تكون جزءاً من الإطار العام لحوكمة المخاطر. يمكن أن تشكل عمليات الدمج والاستحواذ وتصفية الاستثمارات والتغييرات الأخرى في الهيكل التنظيمي للبنك تحديات خاصة لإدارة المخاطر على البنك (شرون، ٢٠١٩، صفحة ٨٧). وعلى وجه الخصوص، يمكن أن تنشأ المخاطر من إجراء العناية الواجبة التي تقشل في تحديد مخاطر ما بعد الاندماج أو الأنشطة التي تتعارض مع الأهداف الاستراتيجية للبنك أو الرغبة في المخاطرة. لذلك يجب أن تشارك وظيفة إدارة المخاطر بنشاط في تقييم المخاطر التي يمكن أن تنشأ عن عمليات الاندماج والاستحواذ وإبلاغ مجلس الإدارة والإدارة العليا بالنتائج التي تتوصل إليها.

المطلب الثالث: الإبلاغ عن المخاطر

إن إطار حوكمة المخاطر الفعال يتطلب تواصلاً قوياً داخل البنك حول المخاطر، سواء عبر المؤسسة أو من خلال تقديم التقارير إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا. وعليه، فإن التواصل المستمر حول قضايا المخاطر، بما في ذلك استراتيجية المخاطر الخاصة بالبنك، يعد من أحد الركائز الأساسية لثقافة المخاطر القوية التي يجب أن تعزز الوعي بالمخاطر وتشجع التواصل المفتوح والتحدي بشأن المخاطرة عبر المنظمة وكذلك عمودياً من وإلى مجلس الإدارة والإدارة العليا التي يجب عليها التواصل والتشاور بنشاط مع وظائف الرقابة بشأن الخطط والأنشطة الرئيسية للإدارة حتى تتمكن وظائف الرقابة من أداء مسؤولياتها بفعالية (Shields, 2020, p. 112) وبما يخص توصيل المعلومات إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا، فيجب أن تكون في الوقت المناسب وبطريقة دقيقة ومفهومة حتى يكونوا مجهزين لاتخاذ قرارات مستنيرة. ومن أجل ضمان أن يكون مجلس الإدارة والإدارة العليا على اطلاع كافٍ ووافٍ، يجب على الإدارة والمسؤولين عن وظيفة إدارة المخاطر تجنب المعلومات الضخمة التي يمكن أن تجعل من الصعب تحديد القضايا الرئيسية (Langley, 2015, p. 93). وبدلاً من ذلك، ينبغي تحديد المعلومات الأهم وذات الأولوية وتقديمها بطريقة موجزة ومحددة السياق بالكامل من أجل أن يقوم مجلس الإدارة بتقييم أهمية وعملية الحفاظ على دقة المعلومات التي يتلقاها وتحديد ما إذا كانت هناك حاجة إلى معلومات إضافية أو أقل. ومن أجل ذلك، ينبغي تقديم المعلومات المخصصة الجوهرية المتعلقة بالمخاطر والتي تتطلب اتخاذ قرارات أو ردود فعل فورية على وجه السرعة إلى الإدارة العليا، وحسب الاقتضاء، إلى المجلس والموظفين المسؤولين، وإلى رؤساء مهام المراقبة بحيث يمكن الشروع في اتخاذ تدابير وأنشطة مناسبة في مرحلة مبكرة (عبد الله، ٢٠١٦، صفحة ٢١٧) إن الإبلاغ عن المخاطر إلى مجلس الإدارة يتطلب تصميماً دقيقاً من أجل نقل المخاطر على مستوى البنك والمخاطر الفردية وغيرها من المخاطر بطريقة موجزة وذات مغزى، بحيث تقوم التقارير بنقل التعرض للمخاطر بشكل دقيق ومولداً للمناقشة القوية حول نتائج اختبارات الجهد أو تحليلات السيناريوهات، على سبيل المثال، حالات التعرض للمخاطر الحالية والمتوقعة للبنك لا سيما في ظل السيناريوهات المجهدة، وعلاقات المخاطر مع العوائد وقابلية المخاطرة وحدودها. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تتضمن التقارير أيضاً معلومات حول البيئة الخارجية لتحديد ظروف السوق واتجاهاته التي قد يكون لها تأثير على ملف المخاطر الحالي أو المستقبلي للبنك (Verma, 2022, p. 68) إن نظم الإبلاغ عن المخاطر ينبغي أن تكون ديناميكية وشاملة ودقيقة، وأن تستند إلى مجموعة من الافتراضات الأساسية، وألا يقتصر رصد المخاطر والإبلاغ عنها على المستوى المفصل، بما في ذلك المخاطر الجوهرية الموجودة في الشركات التابعة، بل ينبغي أيضاً تجميعها للسماح بمنظور شامل للمصرف أو متكامل للتعرض للمخاطر. يجب أن تكون أنظمة الإبلاغ عن المخاطر واضحة بشأن أي أوجه قصور أو قيود في تقديرات المخاطر، بالإضافة إلى أي افتراضات مضمنة مهمة، على سبيل المثال، فيما يتعلق بتبعيات المخاطر أو الارتباطات (عبد اللطيف، ٢٠١٩، صفحة ٢٠٥) ومن الأمور البالغة الأهمية أن تسعى

البنوك لتجنب ما يسمى مجازياً بـ "الصوامع التنظيمية" التي يمكن أن تعرقل المشاركة الفعالة للمعلومات عبر المؤسسة ويمكن أن تؤدي إلى اتخاذ قرارات بمعزل عن باقي البنك. قد يتطلب التغلب على عقبات مشاركة المعلومات هذه من مجلس الإدارة والإدارة العليا ووظائف الرقابة إعادة تقييم الممارسات المعمول بها من أجل تشجيع مزيد من التواصل (Buchetti, 2022, p. 73).

المطلب الرابع: واقع الحوكمة المصرفية في العراق

إن تبني مفهوم الحوكمة المصرفية في العراق هو موضوع جديد وضروري، خاصةً أن العراق مقدم على فرص وتحديات مستقبلية في جميع المجالات. بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى خلق بيئة متكاملة من القواعد واللوائح والمبادئ التي توجه مختلف المصارف العراقية. كل هذا يدعو المصارف العراقية إلى تبني وتطبيق مبادئ الحوكمة لتحسين الكفاءة التشغيلية وتحسين الوصول وبناء سمعة مصرفية جيدة. ومنذ ذلك الحين، كانت معظم الأبحاث حول الحوكمة المصرفية تجري في البلدان المتقدمة والأسواق العالمية؛ وهناك أدلة قليلة نسبياً على وجود أبحاث مماثلة تخص دول الشرق الأوسط، وتحديداً العراق (Abdel Aziz, 2015). وبناءً على ذلك، فإن الغرض من هذا المبحث سيكون فهم مدى ممارسات الحوكمة المصرفية في العراق.

الخلاصة

بسبب التغييرات الاقتصادية الكبيرة التي حدثت في نهاية القرن الماضي وزيادة الميل نحو استقلال الإدارة عن الملكية، زادت الحاجة لإيجاد طرق وأليات رقابية تضمن حسن الإدارة والعمل المصرفي مما جعل الأنظار كلها تتوجه نحو التدقيق الداخلي بمختلف آلياته الرقابية داخل القطاع المصرفي والتي تستطيع تجسيد مبادئ حوكمة الشركات والوصول إلى ترشيدها فعال لهذه الحوكمة. وفي ، الذي ينشط فيه بشكل كبير الكثير من المصارف المحلية الخاصة والعامة، ظهرت الحاجة الملحة فيه الى اعتماد قواعد ومبادئ تتعلق بالحوكمة المصرفية وذلك بسبب الضعف الذي تعاني منه التشريعات والقوانين المحلية التي ترعى وتنظم عمل القطاع المصرفي فيه. في هذه الدراسة، تم تسليط الضوء بشكل خاص على دراسة دور اليات الحوكمة المتمثلة بعمل لجان التدقيق الداخلي وبالرقابة الداخلية على تحسين اداء المصارف في ادارة الارباح والمخاطر من خلال بحث عملي هدف بالدرجة الاولى الى اختبار فرضية رئيسية تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية ومعنوية لدور الحوكمة المصرفية على تحسين أداء إدارة الأرباح والمخاطر في المصارف.

المصادر والمراجع العربية

- ١- شرون، ر. ع. (٢٠١٩). إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية والبنوك التجارية مع التركيز على خطر السيولة. دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع.
- ٢- عبد الله، خ. أ. (٢٠١٦). إدارة المخاطرة الائتمانية؛ الإطار - القياس - التحليل. دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع.
- ٣- عفانه، م. ك. (٢٠١٨). إدارة المخاطر المصرفية والائتمانية؛ مكتبة الرشد.
- ٤- كولر، ج. (٢٠٢٢). إدارة المخاطر داخل المؤسسات الحديثة " مخطط عمل للتغيير الإيجابي والفعالية ". دار الفاروق للاستثمارات الثقافية.
- ٥- يوسف، ج. (٢٠١٨). إدارة المخاطر المالية والائتمان. جامعة دمشق.
- ٦- عبد السلام، ا. م. (٢٠٢٠). إدارة المخاطر والأزمات. دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع
- ٧- أحمد، إ. ج. (٢٠١٩). الرقابة الداخلية على العمليات النقدية. دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع
- ٨- العونيه ، ح. ع. (٢٠٢٠). الحوكمة وريادة الأعمال. دار الحدث للنشر والتوزيع.
- ٩- علي، ع. ا. (٢٠١٩). لمراجعة الداخلية المبنية على المخاطر مدخل الإدارة للرقابة ومحاربة الغش والاستدامة وإدارة المخاطر في القرن الحادي والعشرين. دار التعليم الجامعي.
- ١٠- محمد، ر. ع. (٢٠١٢). اثر تطبيق معايير جودة التدقيق الداخلي في تقويم وتطوير نظام الرقابة الداخلية في الوحدات الاقتصادية.

المصادر والمراجع الأجنبية

- ١- Chekroun , Meriem. (2014). Le Rôle de l'audit interne dans le Pilotage et la Performance du système de contrôle interne: cas d'un échantillon d'entreprises Algeriennes
- ٢- Abdel Aziz, T. (2015). The Legal and Regulatory Framework for Microfinance in Iraq. World Bank, Working papers, 3-24.

- ٣- Ashby, S. (2022). Fundamentals of Operational Risk Management: Understanding and Implementing Effective Tools, Policies and Frameworks . Kogan Page.
- ٤- Crouhy, M. (2014). The Essentials of Risk Management. McGraw Hill.
- ٥- Dill, A. (2019). Bank Regulation, Risk Management, and Compliance. Informa Law.
- ٦- Dill, A. (2021). Bank Regulation, Risk Management, and Compliance. Informa Law.
- ٧- Langley, P. (2015). Liquidity Lost: The Governance of the Global Financial Crisis. Oxford University Press.
- ٨- McNeil, A. J. (2015). Quantitative Risk Management: Concepts, Techniques and Tools . Princeton University Press.
- ٩- Seltana, M. A. (2021). Permanent control system at the level of banks. Our Knowledge Publishing.
- ١٠- Thompson, C. (2021). Fundamentals of Risk Management: Understanding, Evaluating and Implementing Effective Enterprise Risk Management. Clive Thompson.
- ١١- Verma, C. V. (2022). Climate Flip - Climate Risk reporting in Banks: Climate Change Governance for Banking and Financial Institutions. Independently published .
- ١٢- Hull, J. C. (2018). Risk Management and Financial Institutions. Wiley.